

تقرير

التصويت المحدود يتقدم وتطمينات إضافية لجنبلاط

فيما يتركز بحث القوى المسيحية عن قانون جديد، في شكل مكثف، يتقدم مجدداً قانون التصويت المحدود. وتجهد القوى المؤيدة لهذا القانون لتسويقه مع حلفائها، وتوجيه رسائل طمأنينة إلى النائب وليد جنبلاط

هيام القصيفي

من يريد قانون الدوحة، إذا كانت جميع القوى السياسية تقول إنها ترفضه وتعلن حالة الطوارئ ضده؟ ولماذا تكثفت حملة الرفض العلنية ضده، إذا لم يطرحه أحد في الكواليس والصالونات السياسية المغفلة، ولماذا بات يتصدر وحده عناوين الخطب والمواقف السياسية؟ وإذا كان الاستنفار الشامل قد أعلن في ربع الساعة الأخير، ما دامت المهل الانتخابية أصبحت ضاغطة، فكيف يمكن تفسير عدم الاتفاق حتى الساعة على قانون واحد، وخصوصاً عند القوى التي ترفع الصوت رفضاً للتمديد ولقانون الدوحة؟

الواضح حتى الآن أن كل طرف يرمي كرة قانون الدوحة على غيره، بعدما أجمع الكل على رفض التمديد نهائياً. فالقوتان المسيحيتان اللتان تحتفلان اليوم بذكري تفاهمهما الرئاسي، أي القوات

اللبنانية والتيار الوطني الحر، تتصدیان له وتقولان في القانون كلاماً حاداً وجزاماً برفضه، لأنه يبقى الحصص المسيحية في يد القوى غير المسيحية، وهما تريدان استعادة التمثيل المسيحي. ولهذا السبب تكثفت اجتماعاتهما في الأيام الأخيرة تنسيقاً لمواقفهما ضد قانون الستين المعدل.

وبحسب معلومات مشاركين في المفاوضات، فإن البحث بات متقدماً في اتجاه قانون التصويت المحدود، من دون حسم الاتفاق عليه، لأن البحث لا يزال يتمحور حول شكل الدوائر بطريقة مفصلة، وعدد الأصوات التي ستعتمد في هذا التصويت، في الدائرة الواحدة. علماً أن القوات اللبنانية لا تزال متمسكة بقانون المختلط، ولن تتخلى عنه إذا لم يتخل عنه المستقبل. وإذا تخلى الأخير عن المختلط، حينها ستقول كلمتها في شكل أوضح. وكذلك فإن طمانينات تعطي للنائب وليد جنبلاط بأن ينال في التحالفات ما كان يمكن أن يأخذه في التقسيمات. أما التيار الوطني الذي يناقش جيداً في التصويت المحدود، فلا يزال يبحث أيضاً في مشروع التأهيل الأكثر على مستوى القضاء والنسبية على مستوى الدوائر الموسعة التي تخضع أيضاً للتعديل حتى لا يستهدف جنبلاط أيضاً. لأن أكثر ما يقلق جنبلاط هو وضع الشوف وعاليه في دائرة واحدة على أساس

النسبية. وتضيف المعلومات أن التيار والقوات يعطيان فرصة لا تتعدى الأيام القليلة من أجل التوصل إلى اتفاق مشترك. وهما متفائلان في إمكان التوصل إلى قواسم مشتركة، وصولاً إلى اتفاق شامل، شرط أن يقنع التيار حلفاءه بالقانون الجديد، وأن تتوصل القوات مع المستقبل إلى تفاهم، ولا سيما أن المستقبل يرفض في شكل جازم التصويت المحدود.

لكن أحد المعنيين بمناقشة قانون الانتخاب يقول: «إن القوى المسيحية التي وافقت على قانون الدوحة ترفضه حالياً. لكنها لم تتفق بعد على قانون واحد، قبل أن تذهب إلى الاتفاق مع القوى السياسية الأخرى. والمشكلة الأكثر خطورة هي أن هذه القوى تتعامل مع القانون العتيق وكأنه لمرة واحدة فقط. لكن لا يمكنها بعد أربعة أعوام من الآن أن تطالب مرة جديدة بتغيير القانون،

كما فعلت بعد الدوحة. لهذا يفترض بهذه القوى أن تكون متحسبة جداً وحذرة في اختيار قانون الانتخاب لأنه سيؤسس لواقع المسيحيين للسنوات الطويلة المقبلة». من ناحيته، فإن المستقبل الذي كان منذ عام 2009 منحاذاً إلى قانون الدوحة، تحاول أواسطه اليوم التبرؤ من دعم القانون، لتقول إنه ليس في مصلحة نيار «المستقبل»، ولا بخدمه بشيء لتعزز حصته النيابية أو الحفاظ عليها. وتضيف أن المسيحيين هم الذين يريدون هذا القانون سراً ويرفضونه علناً، لأنهم أكثر القوى إفادة منه. وفيما لا يعتبر المستقبل صراحة عن أي قانون يريد، وفي حين أن النائب وليد جنبلاط هو الأكثر وضوحاً في تظهير موقفه الصريح وغير المتبس في انحيازه إلى قانون الأكثر، فإن موقع الرئيس نبيه بري وحزب الله من قانون الدوحة يبقى الأكثر التباساً، في نظر أواسط مستقبلية. وترى هذه الأوساط أن «القوتين الشيعيتين هما الطرفان الوحيدان اللذان لا يتأثران بأي من القوانين المطروحة حالياً على بساط البحث، لأنهما في جميع الأحوال يضمنان مقاعدهما النيابية الشيعية، وتأثيرهما في الدوائر الانتخابية مهما كبر أو صغر حجمها. لكن قانون الستين المعدل في الدوحة، يشكل في هذه الفترة المصيرية فرصة مهمة لشد عصب حلفاء الطرفين، وخاصة



كثف التيار والقوات اجتماعاتهما أخيراً لتنسيق مواقفهما ضد الستين المعدل



المشهد السياسي

عون: لا انتخابات وفق الستين

وجود التيار الوطني الحر على رأس الدولة وحصوله على حصة وازنة داخل الحكومة، لن يمنعه من إعلان «النفي العام» ودعوة الناس إلى الثورة لإقرار قانون جديد للانتخابات النيابية. كل الخيارات الموثوقة قيد الدرس، بغية منع تصوير العهد الجديد عاجزاً عن الالتزام بتعهداته، فهك يطيح الخلاف النيابي التفاهم بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل؟

يوم أعلنت مصادر بعبد أن رئيس الجمهورية ميشال عون يرى أن أولى حكومات هذه ستؤلف بعد الانتخابات النيابية، كان يقصد إقرار قانون جديد للانتخابات «بضمن صحة التمثيل»، ما يسمح بتشكيل حكومة يتمثل فيها كل طرف حسب حجمه وليس بناءً على التزامات سياسية مسبقة. تصحيح «الميثاقية» لا يكتمل، بالنسبة إلى التيار الوطني الحر، من دون طي صفحة قانون 2008 المعروف بالستين. وأمام محاولات فرضه كامر واقع، كان لا بُد من تهديد عوني بإطلاق شرارة «الثورة». استكملت «الرابية» تصعيدها أمس، فأعلن الوزير جبران باسيل، بعد اجتماع

وتبار المستقبل، وهو ما ستكون له انعكاسات سلبية على الانتخابات المقبلة، وعلى العمل الحكومي، وعلى تاليف الحكومة بعد الانتخابات النيابية. وفي هذا الإطار، يوضح مصدر نيابي في «التغيير والإصلاح» أن المبادرة إلى الهجوم رسالة «مضمونها أن عدم إقرار قانون جديد ستكون له تداعيات سلبية على القوى التي لا تريد التغيير. نحن ندق جرس الإنذار لأن الوقت ينفد».

أما الرأي الثاني، فيعتبر عنه أحد نواب «التكتل»، ويرى أنه «بين التمديد أو إجراء الانتخابات وفق قانون الستين، التيار يُفضّل الالتزام بالمواعيد الدستورية».

على الرغم من عدم وجود أي تطورات في هذا الملف، التقى أمس في المجلس النيابي النائبان إبراهيم كنعان وجورج عدوان، وناقشا جدول أعمال الجلسة التشريعية وقانون الانتخابات. وبدأ لافتاً موقف القوات اللبنانية الذي عبّر عنه وزير الإعلام ملحم الرياشي الذي عبّر عن استعداد القوات لتأييد «أي قانون يؤمن صحة التمثيل».

وكان عون قد أعلن أمام أعضاء السلك الدبلوماسي أمس أن «أولى أولوياتنا تنظيم انتخابات نيابية وفق قانون جديد يؤمن التمثيل الصحيح»، مؤكداً أن «وحده النظام الذي يقوم على النسبية يؤمن صحة التمثيل وعدالته للجميع».

من جهتها، أصدرت كتلة الوفاء للمقاومة بعد اجتماعها بياناً أكدت فيه ضرورة «اعتماد النسبية الكاملة مع الدائرة الواحدة أو الدوائر الموسعة كصيغة تحقق صحة التمثيل». ورأت الكتلة أن إخلال الحكومة في وضع قانون جديد للانتخابات، رغم تعهدها بذلك في بيانها الوزاري، «سيؤثر حكماً على الثقة بحكومة استعادة الثقة». كتلة

حلفاء الرئيس نبيه بري، مسيحيين ومسلمين، ولتعزز مكونات قوى 8 آذار وتشكيل أكثرية نيابية جديدة، من مختلف الشرائح الطائفية. فتفاهم حزب الله مع التيار الوطني الحر ومع رئيسه، لا يعني بالضرورة أن هذا التفاهم

المستقبل أكدت أيضاً بعد اجتماعها الأسبوعي ضرورة العمل «من أجل التوصل إلى إقرار قانون يرتكز على النظامين الأكثرين والنسبي». وخلال لقائه النائبين أكرم شهيب ووائل أبو فاعور، أعاد الرئيس نبيه بري التأكيد أنه «لن يقبل السير بأي قانون لا يوافق عليه النائب وليد جنبلاط»، بحسب المصادر التي نقلت عن رئيس مجلس النواب قوله إن «مؤيدي الستين كثر ولكنهم لا يفصحون».

وأبدى رئيس مجلس النواب مساء أمس، أمام زواره في عين التينة، امتعاضه من التعاطي الدائر حول قانون الانتخاب، وقال: «بعد الذي جرى في قانون الانتخاب حتى الآن، وصلت إلى حد اليأس من البعض. على أي حال حاولت في الحوار وقبله وبعده، فلتفضل الحكومة وتنفذ ما التزمته في البيان الوزاري وتضع مشروع قانون جديد». ورداً على سؤال أجاب بأن «التواصل مستمر بين حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي، لكن هناك من حول موقف جنبلاط إلى حائط مبكى لتبرير تمسكه بقانون الستين أو رفضه قانوناً جديداً».

وتبدأ اليوم جولة الوفد النيابي لكتلة اللقاء الديمقراطي من أجل البحث في قانون الانتخابات، والزيارة الأولى ستكون إلى قصر بعبد. مصادر الوفد تقول إن الاشتراكي «مع تغيير

